

Distr.
GENERAL

A/52/578
7 November 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٨٦ من جدول الأعمال

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة
لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

المقرر: السيد سفين آس (النرويج)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١-٨	أولا - مقدمة
٢	١-٣	ألف - منشأ الفريق العامل ومعلومات أساسية عنه
٢	٤-٨	باء - النظر في تقرير الفريق العامل في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة
٣	٩-١٠	ثانيا - أنشطة الفريق العامل خلال عام ١٩٩٧
٤	١١-١٩	ثالثا - الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
٧	٢٠-٢٤	رابعا - ملاحظات ختامية

أولا - مقدمة

ألف - منشأ الفريق العامل ومعلومات أساسية عنه

١ - أنشئ الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٥٦ (د-٢٥) المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، لدراسة جميع جوانب تمويل الوكالة. وفي ذلك القرار، طلبت الجمعية العامة الى الفريق العامل أن يساعد الأمين العام والمفوض العام للأونروا في التوصل الى حلول للمشاكل الناشئة عن الأزمة المالية للوكالة.

٢ - ونظرت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والعشرين وجميع الدورات التي تلتها، في التقارير التي قدمها إليها الفريق العامل^(١)، واتخذت قرارات أثنت فيها على جهود الفريق العامل وطلبت إليه أن يواصلها لسنة أخرى^(٢).

٣ - ويتألف الفريق العامل من ممثلي تركيا، وترينيداد وتوباغو، وغانا، وفرنسا، ولبنان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. ورئيس الفريق هو السيد حسين سليم، من تركيا.

باء - النظر في تقرير الفريق العامل في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة

٤ - نظرت الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين في تقرير الفريق العامل عن أنشطته في عام ١٩٩٦ (A/51/509)، وذلك في إطار البند ٨٤ من جدول الأعمال المعنون "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى". وقررت الجمعية العامة، في جلستها العامة ٣، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، إدراج هذا البند في جدول أعمالها وإحالاته إلى لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، التي نظرت فيه في جلساتها من ١٩ إلى ٢٢، المعقودة في ٢٢ و ٢٥ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٥ - وفي الجلسة ١٢ للجنة، المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، عرض ممثل هولندا مشروع قرار بعنوان "الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" (A/C.4/51/L.13)، شاركت في تقديمه اسبانيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وتركيا، والدانمرك، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، وهولندا، واليونان.

٦ - وبموجب أحكام مشروع القرار، فإن الجمعية العامة:

(أ) تشني على الفريق العامل لما يبذله من جهود للمساعدة في ضمان الأمن المالي للوكالة؛

(ب) تحيط علماً مع الموافقة بتقرير الفريق العامل؛

(ج) تطلب إلى الفريق العامل أن يواصل جهوده، بالتعاون مع الأمين العام والمفوض العام للوكالة، لتمويل الوكالة لفترة أخرى مدتها سنة واحدة؛

(د) تطلب إلى الأمين العام أن يوفر للفريق العامل الخدمات والمساعدات اللازمة للاضطلاع بأعماله.

٧ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت.

٨ - ونظرت الجمعية العامة، في جلستها العامة ٨٣، المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، في مشروع القرار المتعلق بالفريق العامل، الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، مع مشاريع قرارات أخرى قدمت في إطار هذا البند. وفي الجلسة نفسها، اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار، بدون تصويت، بوصفه القرار ١٢٥/٥١.

ثانياً - أنشطة الفريق العامل خلال عام ١٩٩٦

٩ - تابع أعضاء الفريق العامل بقلق طوال السنة الصعوبات التي واجهتها الوكالة، وبخاصة الحالة المالية الخطيرة التي ظلت تواجهها. وعقد الفريق العامل اجتماعين في ١٢ أيلول/سبتمبر و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ للنظر في تطورات الحالة المالية للوكالة في الآونة الأخيرة وإعداد تقريره إلى الجمعية العامة. واعتمد الفريق العامل تقريره في جلسته المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

١٠ - وفي الجلسة ١١٧، المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، استمع الفريق العامل إلى ممثل الأونروا في نيويورك، الذي قدم تقريراً مستكملاً عن الحالة المالية للوكالة. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أطلع المفوض العام الفريق العامل على الأزمة المالية للوكالة. وتناول الفريق العامل تقرير الممثل بمزيد من البحث في جلسته ١١٨، المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (انظر الفرع ثالثاً أدناه).

ثالثا - الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١١ - أنهت الأونروا السنة المالية ١٩٩٦ بعجز قدره ٢٦,٧ مليون دولار استنادا إلى إنفاق إجماليه ٣٤٣,٣ مليون دولار وإيرادات إجماليها ٣١٦,٦ مليون دولار. (وعكس بعض الإنفاق مدفوعات من التبرعات التي استلمت في السنوات السابقة وخصصت لأوجه استخدام محددة) وفي منتصف عام ١٩٩٦، باتت إمكانية حدوث عجز في الميزانية، للسنة الرابعة على التوالي أمرا واضحا، وذلك عندما قدر أن الوكالة ستواجه عجزا يبلغ نحو ٩,٣ مليون دولار في نهاية تلك السنة. ولم يراع في ذلك التقدير الآثار التراكمية المترتبة على مجموعتين من تدابير التقشف التي فرضت في شباط/فبراير ١٩٩٣ وحزيران/يونيه ١٩٩٦، مما وفر ١٤,٢ مليون دولار و ٩ ملايين دولار على التوالي في نفقات الميزانية، ولا الاعتماد البالغ ١٢,٧ مليون دولار المخصص لتعويضات الخدمة الذي أدرج في ميزانية الوكالة بناء على طلب الجهات المانحة الرئيسية، وبتأييد من الجمعية العامة، في عام ١٩٩٥. لذلك قدر إجمالي العجز التقديري لعام ١٩٩٦ بمبلغ ٤٥,٢ مليون دولار في منتصف السنة. وفي ذلك الوقت، أدت حالات التأخير التي واجهتها الوكالة في سداد التبرعات إلى ظهور مشكلة تدفق نقدي حادة.

١٢ - ونظرا لهذه الحالة الكئيبة، دعا المفوض العام للأونروا إلى عقد اجتماع استثنائي للجهات المانحة الرئيسية والحكومات المضيفة في عمان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تم فيه توضيح طبيعة الأزمة وضخامتها وأصدر فيه نداء خاص. واستجاب المانحون بسخاء لهذه المبادرة، إذ أعلنوا تبرعات إضافية قدرها ١٤,٣ مليون دولار، بما في ذلك ١٢,٤ مليون دولار للميزانية العادية لعام ١٩٩٦. ونتيجة للتبرعات الإضافية التي استلمتها الوكالة، صارت هذه الأخيرة قادرة على تغطية العجز الأساسي لعام ١٩٩٦ وعلى تفاذي حالة العسر، بل سجلت رصيدا إسميا في الجزء النقدي للميزانية العادية يقدر بنحو ٢,٢ مليون دولار في نهاية السنة. بيد أن ذلك لم يراع فيه أيضا التأثير التراكمي لتدابير التقشف السابقة ولم يرصد اعتماد لتغطية تعويضات إنهاء الخدمة.

١٣ - وأدت التدابير التي اتخذتها الوكالة لمواصلة نشاطها خلال عام ١٩٩٦، بما في ذلك المحافظة على تدابير التقشف المفروضة سابقا والأخذ بتدابير جديدة، إلى عدم تنفيذ بعض الأنشطة التي رصدت لها اعتمادات في الميزانية التي وافقت عليها الجمعية العامة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ تنفيذا كاملا. لذلك، تأثرت سلبا نوعية البرامج الإنسانية التي تنفذها الأونروا. وعلاوة على ذلك، انخفضت احتياطات "رأس المال المتداول" للوكالة - الذي يمثل الفارق بين الأصول والخصوم في الميزانية العادية - إلى مستوى ينذر بالخطر حتى أنها لم تبلغ في نهاية عام ١٩٩٦ سوى ٥ ملايين دولار تقريبا، أو ما يعادل أقل من حصة أسبوع واحد من النفقات الشهرية العادية للوكالة البالغة ٢٢ مليون دولار.

١٤ - وهكذا فإن الأونروا لم تستهل عام ١٩٩٧ برأس مال واحتياطات نقدية مستنفدة فحسب، بل وكذلك بحالات من العجز التراكمي في أنشطتها الممولة من المصادر الخارجة عن الميزانية. وكان من الضروري،

إلى حد ما، تمويل الأنشطة الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك عمليات الطوارئ، ومستشفى غزة الأوروبي ونقل المقر إلى غزة، من الميزانية العادية للوكالة، بدلا من الحسابات الخاصة التي أنشئت لغرض دعم تلك الأنشطة وفي بداية عام ١٩٩٧، كان يتوقع حدوث عجز قدره ٤٠ مليون دولار تقريبا في الميزانية العادية في نهاية السنة، ولم تكن هناك توقعات ثابتة بحدوث أي زيادة في الإيرادات. ومن مصادر القلق أيضا أنه ظل هناك في نهاية عام ١٩٩٦ مبلغ مستحق يقدر بنحو ٩٣,٥ مليون دولار في شكل تبرعات نقدية لجميع حسابات الأونروا، خُصص منه مبلغ ٣٥,٣ مليون دولار للميزانية العادية و ٥٨,٢ مليون دولار للمشاريع. وأدى ذلك، مقترنا بمبالغ غير مدفوعة تقدر بنحو ١٣ مليون دولار مستحقة في شكل مدفوعات تتعلق بضريبة القيمة المضافة ورسوم الموانئ والعبور، إلى وضع الأرصدة النقدية للوكالة تحت ضغط شديد.

١٥ - لذلك نفذ المفوض العام في شباط/فبراير ١٩٩٧ مجموعة أخرى من تدابير التقشف لتوفير مبلغ يقدر بنحو ١٨,٧ مليون دولار في السنة. وشملت هذه التدابير إلغاء اعتماد يتعلق بالزيادات في المرتبات، وتجميد بعض الوظائف الشاغرة، وخفض الاعتمادات المخصصة للعمل المؤقت، والمركبات، والمعدات واللوازم، والتدريب، والصيانة، والعلاج في المستشفيات تخفيضا كبيرا. وفي الوقت نفسه، نفذت الوكالة مبادرات جديدة لتوسيع قاعدة مواردها وضمان مشاركة المجتمع الدولي بأسره في دعم عمل الأونروا. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس، زار المفوض العام خمسة بلدان خليجية ليناقدش مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية الكيفية التي يمكن بها جعل برامج الوكالة أكثر استدامة. وظهرت فائدة هذه الزيارات في الطريقة التي حسن بها اطلاع السلطات في هذه البلدان على الحالة التي تواجهها الأونروا. وعلى الرغم من تحديد فرص كثيرة لتعزيز التعاون والحصول على تأكيدات بأن بلدان المنطقة ستواصل دعمها للوكالة وتحاول في بعض الحالات تعزيز ذلك الدعم، لم تحقق هذه المبادرات نتائج ملموسة بعد. وزار أيضا المفوض العام جنوب شرقي آسيا في أيار/مايو ١٩٩٧ في محاولة لإشراك المنطقة في أنشطة لم تكن تاريخيا تربطها علاقة بها. وأبدت بلدان المنطقة اهتماما وتأيدا قويين لعمل الأونروا خلال هذه الزيارات التي من المأمّل أن تؤدي إلى تقديم هذه البلدان للمزيد من التبرعات لميزانية الوكالة. وعملت أيضا الوكالة من أجل وضع برنامج إرشاد مشترك بهدف الحصول على هبات عينية إضافية، كما أقامت اتصالات رفيعة المستوى مع منظمة غير حكومية دولية تركز عملها لدعم أنشطة التنمية المستدامة في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان. وفي تموز/يوليه ١٩٩٧، وجهت الوكالة نداء خاصا لفائدة لبنان للحصول على مبلغ ١١ مليون دولار أعلنت له جهات مانحة تبرعات مؤكدة له قيمتها ٩ ملايين دولار، وذلك لدعم الخدمات الطبية، وتغطية الاحتياجات الطارئة في التعليم ومساعدة فقراء اللاجئين، مما يعكس حالة الضعف الخاصة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون هناك وانعدام الفرص الاقتصادية أمامهم انعداما كاملا تقريبا.

١٦ - وبالنسبة لعام ١٩٩٧، بلغ الجزء النقدي في ميزانية الصندوق العام للأونروا، بالصيغة التي وافقت عليها الجمعية العامة ٣١٢ مليون دولار. وفي حزيران/يونيه، تنبأت الوكالة بأن إيراداتها النقدية في عام ١٩٩٧ ستبلغ نحو ٢٣٥ مليون دولار. لذلك واجهت الوكالة نقصا نقديا لتلك السنة يقدر بنحو ٧٧ مليون دولار. ولمواجهة هذه الحالة، أمر المفوض العام بمواصلة تنفيذ تدابير التقشف التي نفذت في السنوات السابقة ومواصلة تجميد للاعتماد المخصص لتعويضات إنهاء الخدمة، وأمر فضلا عن ذلك بعدد من التدابير

الإضافية لخفض التكاليف الإدارية. وفي آب/أغسطس، ونظرا لعدم تيسر حل للأزمة، أعلن المفوض العام على مضض سلسلة من التدابير، شملت تجميدا فوريا لتعيين ٢٥٠ مدرسا جديدا على مستوى الوكالة لمواجهة الزيادة في عدد المسجلين في المدارس، وخفض وظائف الموظفين الدوليين بنسبة ١٥ في المائة، وإلغاء المبالغ المخصصة لتغطية تكاليف الإقامة في المستشفيات في غير حالات الطوارئ لفترة الشهرين الأخيرين من السنة، ووقف تمويل الوكالة للمنح الدراسية الجامعية، وإصلاح المآوي والمساعدة النقدية الطارئة. فضلا عن ذلك، بدأت الوكالة تعيد النظر في الرسوم التي تفرضها السلطات المحلية مقابل خدمات التعليم الأساسي بهدف فرضها رسوما مماثلة. وسوف يشكل إجراء فرض الرسوم الدراسية انطلاقة كبيرة بالنسبة للوكالة، وكان رد الفعل من جانب اللاجئين سلبيا قطعاً. ونظمت مظاهرات احتجاج وأرسلت نداءات عاجلة للمجتمع الدولي لتسوية الصعوبات المالية للأونروا بهدف وقف المزيد من التدهور في مستوى ونوعية خدمات الوكالة. واجتمعت الجهات المانحة مرة أخرى في عمان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وأعلنت تبرعات تزيد قيمتها على ٢٠ مليون دولار في شكل تمويل إضافي للبرامج العادية للوكالة في عام ١٩٩٧، مما مكن المفوض العام من إرجاء تنفيذ بعض التدابير المقترحة، بما في ذلك إلغاء مدفوعات تكاليف الإقامة في المستشفيات وفرض الرسوم الدراسية.

١٧ - وفي منتصف عام ١٩٩٧، بلغت التخفيضات التي أجرتها الوكالة خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، في مجموعها مستوى ٧٢,٢ مليون دولار في شكل تخفيضات مباشرة متصلة بالبرامج ومستوى ٧١,٥ مليون دولار في شكل تخفيضات غير مباشرة متصلة بالبرامج مثل تجميد الاعتماد المخصص لتعويضات إنهاء الخدمة وتقليص خدمات الدعم التشغيلية وكذلك خدمات الدعم المشتركة. ويرد بيان حجم وتأثير هذه التخفيضات في الفصل الثالث من الإضافة لتقرير المفوض العام إلى الجمعية العامة عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (A/52/13/Add.1). وكما يشير التقرير، فإن الوكالة تمكنت من تعويض بعض هذه التخفيضات في ميزانيتها العادية - من ذلك على سبيل المثال التخفيضات المتعلقة بصيانة مرافق الوكالة وممتلكاتها - من خلال استخدام الأموال الخارجة عن الميزانية، مثل الأموال المولدة من برنامج تطبيق السلام. بيد أنه لم يعوض عن آثار هذه التخفيضات في الأمد القصير وكذلك في الأمد الطويل سوى جزئياً، كما أن مواصلة تطبيق تدابير التقشف لا يمكن أن يترتب عليها سوى تأثير تراكمي سلبي متواصل في نوعية برامج الوكالة فضلاً عن مستويات تقديم الخدمات.

١٨ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أطلع المفوض العام للأونروا الفريق العامل على آثار الخطوات التي اتخذتها الوكالة لمواجهة مشاكلها المالية والحالة المرتقبة في السنوات المقبلة. ومن بين النقاط التي أكدها المفوض العام ما يلي:

- بينما تمكنت الأونروا بفضل التدابير التي اتخذتها حتى الآن من شق طريقها بصعوبة خلال السنتين الماضيتين، فإنها يمكن أن تواجه الحالة نفسها من جديد في عام ١٩٩٨، حينئذ تكون الآثار التراكمية لتدابير التقشف قد أحدثت أضراراً أكبر بكثير؛

• ومثلت ميزانيات فترة السنتين التي وافقت عليها الجمعية العامة التزاما من جانب المجتمع الدولي بمساعدة اللاجئين الفلسطينيين الى حد معين، وللوفاء بهذا الالتزام، يجب أن تتوفر الأموال في مستويات تتفق والالتزامات المقدمة؛

• وعلى الرغم من أن ميزانيات الأونروا وكذلك حجم التمويل الذي تستلمه في شكل تبرعات، قد ازدادت من سنة إلى أخرى بالقيمة المطلقة، فإن تلك الزيادات لم تراعى فيها على الإطلاق آثار التضخم أو تذبذب أسعار الصرف أو، قبل كل شيء، الزيادة المطردة في أعداد اللاجئين التي ظهرت أساسا في ازدياد عدد الأطفال الذين يسجلون في مدارس الوكالة من سنة إلى أخرى؛

• وما فتئت المبالغ التي تنفقها الأونروا على كل لاجئ - مقابل خدمات التعليم، والرعاية الصحية وبرامج الإغاثة والبرامج الاجتماعية - تنخفض على مر السنين خلال فترة الخمس سنوات الماضية، وبينما تشكل نتائج هذه البرامج من حيث رفاه اللاجئين إنجازا بوسع الوكالة أن تفتخر به، فإن ما تنفقه على كل فرد من المستفيدين من خدماتها يقل كثيرا عما ينفق في حالة سكان البلدان المضيفة الذين تقدم لهم حكوماتهم نفسها هذه الخدمات.

١٩ - ويقترح في ميزانية الأونروا للسنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ التي تعرض على الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين مستوى للميزانية يعادل عموما المستوى السابق في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، وذلك على الرغم من الزيادة في عدد اللاجئين الفلسطينيين. وتبلغ الميزانية النقدية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ نحو ٦٣٦,٢ مليون دولار ستبلغ حصة عام ١٩٩٨ فيها ٣١٤ مليون دولار (مقابل ٣١٢ مليون دولار لعام ١٩٩٧). وإذا حصلت الأونروا من الجهات المانحة في عام ١٩٩٨ على نفس المبلغ الذي حصلت عليه منها في عام ١٩٩٧ (أي ٢٦٠ مليون دولار بما في ذلك التبرعات الإضافية المعلنة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)، فإنها ستظل تواجه عجزا قدره ٥٤ مليون دولار في عام ١٩٩٨. ولا يتضمن هذا الرقم اعتمادا لتعويض التخفيضات التي تمت في السنوات السابقة أو لتغطية تكاليف تعويضات إنهاء الخدمة.

رابعاً - ملاحظات ختامية

٢٠ - اطلع الفريق العامل بقلق بالغ على تقييم الحالة الراهنة للأونروا وتوقعات المستقبل التي قام بعرضها عليه المفوض العام والمسؤولون الآخرون في الوكالة. ويعترف الفريق العامل بأن متوسط نصيب كل لاجئ من النفقات قد انخفض بنسبة ٢٩ في المائة خلال فترة السنوات الأربع الماضية (دون مراعاة آثار التضخم)، في الوقت الذي ازداد فيه عدد اللاجئين بنسبة ٢٧ في المائة، وبأن ذلك أثر سلبا في نوعية الخدمات التي تقدمها الوكالة.

٢١ - ونظرا لخطورة الحالة، يؤكد الفريق العامل مسؤولية المجتمع الدولي عن العمل من أجل ضمان المحافظة على خدمات الأونروا في مستويات مقبولة. ويعرب الفريق العامل عن أمله في أن تبذل جميع الجهود المشتركة لضمان تمكين الأونروا من المحافظة على مستويات مقبولة من الخدمات التي تقدمها إلى اللاجئين، بما في ذلك توفير المجتمع الدولي ككل للموارد الضرورية لميزانية السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ويرحب الفريق العامل بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأونروا لتنفيذ الإصلاحات الإدارية، بما في ذلك تحديد أولويات للأنشطة مع مراعاة احتياجات اللاجئين وإعادة بحث الطريقة التي تقدم بها الخدمات لضمان تطبيقها بأكثر الأساليب فعالية من حيث التكلفة.

٢٢ - ويشيد الفريق العامل بالمفوض العام وموظفيه للجهود التي لا تكل التي يبذلونها من أجل المحافظة على العمليات الأساسية للوكالة على الرغم من القيود التي واجهوها في سبيل الحصول على الموارد. ويشيد أيضا بالمفوض العام للجهود التي بذلها من أجل جمع الأموال، لا سيما في محاولة فتح مجالات جديدة للدم والتمويل وتوسيع قاعدة المانحين. ويعرب عن أمله في أن تلي بسرعة هذه الجهود النافعة خطوات ملموسة. وينضم الفريق العام الى المفوض العام في الإعراب عن الأمل في أن تحذو الجهات الأخرى حذو الجهات التي انضمت إلى صفوف المانحين الذين تبرعوا بموارد للوكالة والذين رفعوا مستوى تبرعاتهم. ويحيي الفريق العامل المفوض العام وموظفيه لتبنيهم شكلا واضحا في عرض ميزانية الوكالة، ويعرب عن تقديره للمفوض العام للجهود التي يبذلها من أجل إطلاع أعضاء المجتمع الدولي على تفاصيل الميزانية وجعل الجمعية العامة مطلعة باستمرار، من خلال الفريق العامل، على تطور الحالة. بيد أنه يلاحظ الفريق العامل أن هناك حاجة إلى المزيد من التحسينات في عرض ميزانية الأونروا. ومن شأن هذه التحسينات أن تشمل توضيح مستوى التمويل الضروري للمحافظة على المستوى الحالي للخدمات، مع تحديد جزء الميزانية الذي سيتطلب زيادة في الخدمات تفوق المستويات الحالية وتقييم الأولوية النسبية للنفقات الخارجة عن الميزانية مقارنة بأنشطة الميزانية البرنامجية العادية.

٢٣ - ويوافق الفريق العامل على أنه بينما تعود أسباب مشكلة اللاجئين العميقة الجذور إلى مسألة سياسية نشأت منذ ما يزيد على نصف قرن من الزمن، فإن المشاكل التي يواجهها اللاجئون اليوم مشاكل إنسانية يجب معالجتها بوصفها مسؤولية دولية مشتركة. ويجب النظر إلى الخدمات التي تقدمها الأونروا بوصفها عنصرا أساسيا يتمكن بفضلها اللاجئون من العيش حياة إنسانية كريمة؛ وأن هذه الخدمات عالية الجودة عموما وأن المستفيدين منها يحققون دوما نتائج فوق المتوسط من حيث التحصيل التعليمي والمعايير الصحية وأنها لذلك موضع تقدير لموظفي الأونروا لتفانيهم في العمل، والذين هم أنفسهم من اللاجئين الفلسطينيين، وللاجئين لتصميمهم على تحسين ظروف معيشتهم في ظل أشد الظروف قساوة. وفي إجراء المزيد من التخفيضات في خدمات الأونروا يكمن خطر حرمان اللاجئين من المستوى الأدنى من الدعم، ويمكن أن يؤثر سلبا في الاستقرار في المنطقة. ويعرب الفريق العامل عن الأمل في أن يترجم الدعم الدولي للأونروا، المتضمن في قرارات الجمعية العامة السنوية التي تعترف فيها بأهمية عمل الوكالة وتطلب فيها إلى الحكومات المساهمة فيه، أن يترجم إلى تدابير تضمن استمرار الوكالة على أساس مالي مضمون أكثر.

٢٤ - ولذلك، يحث الفريق العامل جميع الحكومات بشدة على مراعاة الاعتبارات المذكورة أعلاه لدى تقرير مقدار تبرعاتها للأونروا لعام ١٩٩٨، كما يحث على ما يلي:

- (أ) أن تبدأ الحكومات التي لم تتبرع بعد للأونروا في التبرع لها؛
- (ب) أن تقوم الحكومات التي لم تقدم حتى الآن إلا تبرعات ضئيلة نسبياً بزيادة تبرعاتها؛
- (ج) أن تواصل الحكومات التي قدمت في الماضي تبرعات سخية للأونروا القيام بذلك وأن تسعى جاهدة إلى زيادة هذه التبرعات؛
- (د) أن تبدأ الحكومات التي درجت على إبداء اهتمام خاص برفاه اللاجئين الفلسطينيين، في المنطقة أو خارجها، ولا سيما جميع الحكومات التي وجهت لها نداءات محددة أثناء الجهود التي بذلها المفوض العام لجمع الأموال، أن تبدأ تقديم التبرعات أو في زيادة تبرعاتها.
- (هـ) أن تنظر الحكومات في تقديم تبرعات خاصة تكفي لسد العجز في التمويل لكي يتسنى مواصلة خدمات الأونروا دون توقف، ولتمكين الوكالة، من استئناف الأنشطة التي خفضت نتيجة لتدابير التقشف، وأن تكفل ألا يؤدي دعم المانحين للبرامج المتصلة بالطوارئ وللبرامج الخاصة أو المشاريع الانتاجية، إلى الحد من التبرعات المقدمة إلى البرامج العادية للوكالة أو تحويلها عنها، بأي شكل من الأشكال.

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والعشرون، المرفقات، البند ٣٥ من جدول الأعمال، الوثيقة A/8264؛ والمرجع نفسه، الدورة السادسة والعشرون، المرفقات، البند ٣٨ من جدول الأعمال، الوثيقة A/8476؛ والمرجع نفسه، الدورة السابعة والعشرون، المرفقات، البند ٤٠ من جدول الأعمال، الوثيقة A/8849؛ والمرجع نفسه، الدورة الثامنة والعشرون، المرفقات، البند ٤٣ من جدول الأعمال، الوثيقة A/9231؛ والمرجع نفسه، الدورة التاسعة والعشرون، المرفقات، البند ٣٨ من جدول الأعمال، الوثيقة A/9815؛ والمرجع نفسه، الدورة الثلاثون، المرفقات، البند ٥٤ من جدول الأعمال، الوثيقتان A/10268 و A/10334؛ والمرجع نفسه، الدورة الحادية والثلاثون، المرفقات، البند ٥٣ من جدول الأعمال، الوثيقة A/31/279؛ والمرجع نفسه، الدورة الثانية والثلاثون، المرفقات، البند ٥٥ من جدول الأعمال، الوثيقة A/32/278؛ والمرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، المرفقات، البند ٥٤ من جدول الأعمال، الوثيقة A/33/320؛ والمرجع نفسه، الدورة الرابعة والثلاثون، المرفقات، البند ٥٠ من جدول الأعمال، الوثيقة A/34/567؛ والوثائق A/35/526؛ A/36/615؛ A/37/591؛ A/38/558؛ A/39/575؛ A/40/736؛ A/41/702؛ A/42/633؛ A/43/702؛ A/44/641؛ A/45/645؛ A/46/622؛ A/47/576؛ A/48/554؛ A/49/509؛ و A/50/491 و A/51/509.

الحواشي (تابع)

(٢) القرارات ٢٧٩١ (د - ٢٦) المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، و ٢٩٦٤ (د - ٢٧) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، و ٣٠٩٠ (د - ٢٨) المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، و ٣٣٣٠ (د - ٢٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، و ٣٤١٩ (د - ٣٠) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، و ١٥/٣١ جيم المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، و ٩٠/٣٢ دال المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، و ١١٢/٣٣ دال المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، و ٥٢/٣٤ دال المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، و ١٣/٣٥ دال المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، و ١٤٦/٣٦ هاء المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، و ١٢٠/٣٧ ألف المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و ٨٣/٣٨ باء المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، و ٩٩/٣٩ باء المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، و ١٦٥/٤٠ باء المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، و ٦٩/٤١ باء المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ٦٩/٤٢ باء المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ٥٧/٤٣ باء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٤٧/٤٤ باء المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٧٣/٤٥ باء المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ٤٦/٤٦ باء المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٦٩/٤٧ باء المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٠/٤٨ باء المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٣٥/٤٩ باء المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٢٨/٥٠ باء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٢٥/٥١ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

— — — — —